

المستشرقون وتحقيق المخطوطات العربية: خدمة للتراث أم إعادة توجيه له؟

مقال مراجعة

م.د. احمد شهاب حمد

المديرية العامة لتربية الانبار

gxjssy91@gmail.com

الملخص

يتناول هذا المقال، بوصفه مراجعة نقدية، إشكالية حضور المستشرقين في مجال تحقيق المخطوطات العربية، من زاوية السؤال المركّب: هل كان هذا الحضور خدمة علمية للتراث أم ممارسة معرفية أعادت توجيهه ضمن أطر مفهومية غربية؟ ينطلق المقال من التمييز بين التحقيق بوصفه عملاً فنياً يقوم على جمع النسخ والمقابلة والضبط والتعليق، وبين التحقيق بوصفه فعلاً تأويلياً ينتج صورة معينة للنص ولصاحبه ولموقعه في التاريخ. وتكشف المراجعة أن للمستشرقين فضلاً لا يُنكر في إنقاذ نصوص كثيرة من الضياع، وفهرسة خزائن المخطوطات، وإرساء تقاليد صارمة في الوصف، والمقابلة، وإعداد الكشافات، والنشر العلمي. غير أن هذا الفضل لا يلغي ما صاحب بعض الأعمال الاستشرافية من انتقاء نصي، أو تغليب لمقولات تاريخية وأوروبية. لذلك يقترح المقال موقفاً وسطاً يتجاوز ثنائية التمجيد والإدانة، فيرى أن تحقيقات المستشرقين مادة علمية نافعة، لكنها تحتاج إلى قراءة عربية ناقدة، تعيد وصل النصوص بسياقاتها اللغوية والعقدية والحضارية، وتستثمر أدوات التحقيق الحديثة دون التسليم بالافتراضات الكامنة وراء كل طبعة أو مقدمة أو تعليق.

الكلمات المفتاحية: الاستشراق، التحرير النصي، التراث العربي، المخطوطات، مناهج التحقيق.

Orientalists and the Editing of Arabic Manuscripts: A Service to Heritage or a Reorientation of It?

Dr. Ahmed Shihab Hamad

Abstract

This review article examines the role of Orientalists in the critical editing of Arabic manuscripts through a central question: did Orientalist scholarship serve Arabic heritage, or did it redirect it according to external intellectual frameworks? The article distinguishes between textual editing as a technical process collating manuscripts, establishing readings, annotating, and indexing and editing as an interpretive act that shapes how a text, its author, and its civilization are perceived. The review shows that Orientalists made undeniable contributions to Arabic manuscript studies by rescuing numerous works from oblivion, cataloguing collections, developing philological tools, and producing critical editions. Yet these contributions were sometimes accompanied by selective interests, Eurocentric periodization, colonial contexts, and interpretive frameworks that did not always emerge from within Arabic-Islamic intellectual traditions. The article therefore proposes a balanced critical position: Orientalist editions should neither be rejected wholesale nor accepted uncritically. Rather, they should be used as valuable

scholarly materials while being subjected to Arab critical reassessment that restores texts to their linguistic, religious, historical, and civilizational contexts.

Keywords: Arabic manuscripts, Critical editing, Cultural authority, Orientalism, Textual heritage.

المقدمة

يمثل تحقيق المخطوطات العربية واحداً من أهم ميادين خدمة التراث، لأنه ينقل النص من وجوده الخطي المحدود، المحفوظ في خزائن ومكتبات ومجاميع خاصة، إلى وجود علمي متداول يتيح قراءته ومناقشته وإعادة إدماجه في البحث الأكاديمي. ومن هنا لم يكن التحقيق عملاً تقنياً محضاً، بل كان فعلاً ثقافياً يتصل بالذاكرة، والهوية، وتاريخ العلوم، وتاريخ اللغة، وبناء صورة الماضي في الوعي الحديث. وفي هذا السياق يبرز حضور المستشرقين حضوراً إشكالياً؛ فهم من جهة أسهموا في نشر عدد كبير من النصوص العربية والإسلامية، ووضعوا فهرس وموسوعات وأدلة لا تزال ذات قيمة علمية، ومن جهة أخرى ارتبطت بعض أعمالهم بسياقات استعمارية أو تبشيرية أو مركزية أوروبية جعلت تحقيق النص أحياناً مدخلاً لإعادة تصنيف التراث وتوجيه قراءته.

تتبع أهمية هذا الموضوع من أن كثيراً من النصوص العربية الكبرى وصل إلى الباحثين المعاصرين أولاً عبر طبعات استشرافية، أو عبر فهرس ومقدمات وملاحظات وضعها باحثون غربيون. وقد نبه نجيب العقيلي إلى اتساع الحضور الاستشراقي في فروع اللغة والتاريخ والآداب والديانات، بما جعل الاستشراق شبكة معرفية لا عملاً فردياً معزولاً (العقيلي، ١٩٦٤، ج ١، ص ٩). كما بين عبد الرحمن بدوي، في تراجم المستشرقين، أن الاهتمامات الاستشرافية توزعت بين العربية، والإسلاميات، والتاريخ، والآثار، والفلسفة، وتحقيق النصوص (بدوي، ١٩٩٣، ص ٥). وهذا الاتساع يجعل السؤال عن تحقيق المخطوطات سؤالاً عن السلطة المعرفية: من يختار النص؟ ومن يضبطه؟ ومن يشرح غريبه؟ ومن يحدد قيمته داخل تاريخ الثقافة؟ ولا يرمي هذا المقال إلى إصدار حكم أخلاقي بسيط على مجمل الجهد الاستشراقي، بل يسعى إلى مراجعته من منظور نقدي متوازن. فالمستشرقون لم يكونوا كتلة واحدة؛ فيهم الفيلولوجي الدقيق، والمؤرخ المنصف، والباحث المتعاطف، كما فيهم من حمل أحكاماً مسبقة أو قرأ النص العربي ضمن غايات غير علمية. وقد أشار مصطفى السباعي إلى هذا التفاوت حين فرق بين الدافع العلمي والدوافع الدينية والسياسية والاستعمارية في نشأة الاستشراق (السباعي، ١٩٨٨، ص ١٨). ومن ثم فإن السؤال الأنسب ليس: هل خدم المستشرقون التراث أو أسأؤوا إليه؟ بل: في أي مستوى خدموه؟ وفي أي مستوى أعادوا توجيهه؟ وكيف يمكن للباحث العربي اليوم أن يستفيد من مناهجهم دون أن يقع في أسر تصوراتهم؟

الاستشراق بين المعرفة والسلطة

يقوم الاستشراق، في معناه العام، على دراسة الشرق لغوياً وتاريخياً ودينياً وحضارياً من قبل باحثين غربيين. غير أن هذا التعريف لا يكفي لفهم البعد الإشكالي للظاهرة؛ إذ إن المعرفة لا تنتج في فراغ، بل داخل مؤسسات، وجامعات، ومراكز أرشيف، ومشاريع سياسية وثقافية. وقد جعل إدوارد سعيد من علاقة المعرفة بالسلطة مدخلاً رئيساً لقراءة الاستشراق، معتبراً أن تمثيل الشرق لم يكن دائماً وصفاً بريئاً، بل كان في كثير من الأحيان بناءً خطابياً يخدم موقع الغرب بوصفه ذاتاً عارفة ومهيمنة (سعيد، ٢٠٠٥، ص ٣٩). هذه الرؤية لا تلغي الجانب العلمي في أعمال كثير من المستشرقين، لكنها تنبه إلى أن الفهرسة والتحقيق والترجمة ليست أعمالاً محايدة تماماً. فالذي يحقق نصاً يضع له عنواناً، ويختار نسخة أصلاً، ويثبت قراءة دون أخرى، ويفسر مصطلحاً، ويكتب مقدمة تحدد للقارئ معنى النص وموقعه. ومن ثم قد يتحول التحقيق من إخراج النص إلى إعادة بنائه ضمن أفق معرفي محدد. وقد ذهب محمود حمدي زقزوق إلى أن الاستشراق، في كثير من مراحل، تداخل مع الصراع الحضاري، وأن مواقف المستشرقين لا تفهم إلا بقراءة الإيجابيات والسلبيات معاً (زقزوق، ١٩٩٧، ص ٦١).

وقد أدرك بعض المفكرين العرب مبكراً أثر الإنتاج الاستشراقي في تشكيل وعي المسلمين بتراثهم. فمالك بن نبي يرى أن إنتاج المستشرقين لم يكن ذا أثر واحد؛ فقد أسهم في تعريف المسلمين ببعض ذخائرهم، لكنه أوجد أيضاً أثراً مرضياً حين جعل بعض المثقفين ينظرون إلى تراثهم بعين الوسيط الغربي لا بعين الانتماء النقدي الواعي (ابن نبي، ١٩٦٩، ص. ١٤). ومن هنا فإن المشكلة لا تكمن فقط في ما كتبه المستشرق، بل في طريقة تلقي القارئ العربي لذلك الإنتاج: هل يتلقاه بوصفه مرجعاً نهائياً أم مادة قابلة للنقد والمراجعة؟

المخطوط العربي بوصفه مادة علمية وحضارية

المخطوط العربي ليس وعاءً مادياً للنص فحسب، بل هو وثيقة حضارية تحمل آثار النسخ، والقراءة، والتملك، والسماع، والإجازة، والتعليق، والوقف، والرحلة العلمية. لذلك فإن تحقيقه يقتضي معرفة باللغة، وبعلم المخطوط، وبالسباق التاريخي، وبمصطلحات الفن الذي ينتمي إليه النص. وقد بين أحمد شوقي بنين ومصطفى طوبي أن مصطلحات المخطوط العربي لا تقتصر على الورق والحبر والتجليد، بل تشمل بنية الكتاب، والعلامات، والتملكات، وأنماط الضبط، وكل ما يكون حياة النص في تداوله الخطي (بنين وطوبي، ٢٠٠٣، ص. ١١).

ومن هنا فإن التحقيق لا يبدأ من لحظة المقابلة بين النسخ فقط، بل يبدأ من معرفة النسخة نفسها: تاريخها، وناسخها، وسندها، ومواضع السقط والتصحيح فيها، وصلتها بغيرها من النسخ. وقد أصبحت الكوديكولوجيا، أو علم دراسة المخطوط بوصفه أثراً مادياً وثقافياً، ضرورة في التحقيق الحديث؛ لأنها تكشف ما لا يكشفه النص المطبوع وحده. وقد قدم كتاب المخطوط العربي وعلم المخطوط، الذي نسقه أحمد شوقي بنين، تصوراً واسعاً للمخطوط العربي باعتباره موضوعاً تتداخل فيه الفهرسة، والصيانة، والوصف، والتحقيق، والتاريخ الثقافي (بنين، ١٩٩٤، ص. ١٩).

وقد أسهم المستشرقون في تطوير بعض هذه الجوانب، ولا سيما في الفهرسة والوصف وتحديد أماكن النسخ. ففهرسة المخطوطات العربية في مكتبات أوروبا، مثل ليدن وباريس وبرلين ولندن، أتاحت للباحثين معرفة واسعة بما تفرق من التراث في الخزائن الغربية. غير أن وجود المخطوط في تلك المكتبات يفتح أيضاً سؤالا تاريخياً عن مسارات انتقاله: هل انتقل بالشراء المشروع، أم بالاستيلاء، أم عبر شبكات استعمارية وتجارية؟ وهنا يصبح التحقيق متصلاً بتاريخ اقتناء المخطوط لا بالنص وحده.

إسهام المستشرقين في إنقاذ النصوص وفهرستها

لا يمكن إنكار أن عدداً كبيراً من كتب التاريخ والأدب واللغة والجغرافيا والعلوم وصل إلى الباحثين من خلال جهود مستشرقين في الجمع والوصف والنشر. فقد مثلت أعمال كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي محاولة ضخمة لحصر التراث العربي المخطوط والمطبوع، وربط المؤلفات بمؤلفيها ونسخها ومطائنها في المكتبات العالمية (بروكلمان، ١٩٧٧، ج ١، ص. ٧). وعلى الرغم من أن عمله تعرض للتصحيح والاستدراك، فإنه ظل قاعدة بيبليوغرافية كبرى لا يستغني عنها دارس التراث.

ثم جاء فؤاد سزكين فوسّع هذا المسار في تاريخ التراث العربي، مستدرِكاً على بروكلمان ومضيفاً مادة واسعة في علوم القرآن، والحديث، والتاريخ، والفقه، والعلوم الطبيعية، والفلسفة، والطب، والفلك. وقد تميز مشروعه بأنه أعاد الاعتبار إلى الإسهام العلمي العربي الإسلامي، معتمداً على تتبع المخطوطات ومواقعها وانتشارها (سزكين، ١٩٩١، ج ١، ص. ٣). وبذلك صار العمل البيبليوغرافي نفسه خدمة للتراث؛ لأنه يخرج النص من المجهول إلى مجال البحث.

وقد رأى محمد كرد علي أن العناية بالمخطوطات والكتب القديمة شرط لاستمرار الصلة بين الأمة وماضيها العلمي، وأن إهمال الكنوز الخطية يؤدي إلى انقطاع معرفي بين الأجيال (كرد علي، ١٩٥٠، ص. ٦). ومن هذه الزاوية يمكن القول إن الجهد الاستشراقي في الفهرسة والنشر نبه العرب أنفسهم إلى قيمة ما في خزائنهم

من نصوص. غير أن هذا التنبيه كان يحمل مفارقة مؤلمة: فكثير من التراث لم يُعرف محلياً إلا بعد أن وصفه أو نشره باحث غربي.

التحقيق بين الصناعة الفنية والتأويل الثقافي

عرّف عبد السلام هارون تحقيق النص بأنه بذل الجهد لإخراج النص أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه، وذلك بالاعتماد على النسخ، والمقابلة، والتصحيح، والتعليق، والفهارس (هارون، ١٩٩٨، ص. ٣٩). وهذا التعريف يكشف البعد الفني الدقيق للتحقيق؛ إذ لا يكفي أن يطبع المحقق نصاً قديماً، بل عليه أن يثبت نسبته، ويوازن بين نسخه، ويعلل اختياراته، ويميز بين خطأ الناسخ واحتمال المؤلف، وبين التصحيف والقراءة الراجعة.

وقد وضع صلاح الدين المنجد قواعد مهمة في تحقيق المخطوطات، منها العناية بوصف النسخ، وترتيبها، واختيار الأصل، وتحرير الهوامش، وضبط النص، وصناعة الفهارس (المنجد، ١٩٨٧، ص. ١٠). وتلتقي هذه القواعد، في جانب منها، مع المناهج الفيلولوجية التي طورها المستشرقون، ولا سيما المدرسة الألمانية، حيث صار النص يعامل بوصفه أثراً لغوياً قابلاً لإعادة البناء عبر المقارنة بين الشواهد.

غير أن التحقيق لا يقف عند الصناعة الفنية. فحين يختار المحقق ضبطاً معيناً لمصطلح، أو يعلّق على عبارة كلامية أو فقهية أو فلسفية، فإنه يمارس تأويلاً. وإذا كان المحقق غريباً عن النسق الداخلي للثقافة التي أنتجت النص، فقد يقرأ المصطلح قراءة ناقصة أو يسقط عليه مفهوماً حديثاً. لذلك دعا رمضان عبد التواب إلى الجمع بين أدوات التحقيق الحديثة ومعرفة التراث العربي من داخله، محذراً من أن التحقيق قد يفسد إذا غابت ملكة اللغة ومعرفة أساليب القدماء (عبد التواب، ١٩٨٦، ص. ٢٧).

وجوه الخدمة في التحقيق الاستشراقي

يمكن تلخيص وجوه الخدمة التي قدمها المستشرقون للتراث العربي في خمسة مستويات. أولها: إنقاذ نصوص من الضياع بالنشر، ولا سيما في مرحلة لم تكن فيها المطابع العربية قد نهضت نهضة واسعة. وثانيها: إعداد فهارس للمخطوطات العربية في المكتبات الأوروبية، وهي فهارس سهّلت على الباحثين معرفة أماكن النسخ. وثالثها: إدخال تقنيات المقابلة الدقيقة، وتسجيل الفروق، ووضع الكشافات. ورابعها: العناية باللغات القديمة واللهجات والنقوش والوثائق. وخامسها: ربط النصوص العربية بسياق عالمي في تاريخ العلوم والآداب.

وقد أشار عبد المجيد دياب إلى أن تطور تحقيق التراث العربي في العصر الحديث تأثر بعاملين: إحياء الوعي العربي بالتراث، واحتكاك الباحثين العرب بالمناهج الأوروبية في النشر العلمي للنصوص (دياب، ١٩٩٣، ص. ٧١). وهذا يعني أن حضور المستشرقين كان جزءاً من لحظة انتقال التحقيق من الاجتهاد الفردي إلى الصناعة الأكاديمية ذات القواعد.

كما أن بعض المستشرقين قدّم طبعات لا تزال نافعة رغم قدمها، لأنها التزمت وصف النسخ وإثبات الفروق. وقد رأى قاسم السامرائي أن الإنصاف يقتضي الاعتراف بأن المستشرقين كانوا بارعين في التحقيق والتدقيق والغوص في التراث، وإن اختلفت دوافعهم ومواقفهم (السامرائي، ١٩٨٣، ص. ١٢). وهذا الحكم مهم لأنه يصدر عن باحث عربي متخصص في المخطوطات والاستشراق معاً، ويؤكد أن النقد لا يعني إنكار المنجز.

وجوه إعادة التوجيه

على الرغم من ذلك، فإن خدمة التراث لا تعني بالضرورة تركه على صورته الأصلية في الوعي. فقد يؤدي التحقيق إلى إعادة توجيه النص حين يُنتقى من التراث ما يؤيد فرضية مسبقة عن العقل العربي أو الدين الإسلامي أو التاريخ الشرقي. فبعض المستشرقين اهتم بالنصوص التي تخدم صورة معينة: نصوص الفرق، والجدل، والغرائب، والانقسامات السياسية، أكثر من اهتمامه بالنصوص التي تكشف انتظام المعرفة الإسلامية من داخلها. وهذا الانتقاء قد يصنع صورة غير متوازنة عن التراث.

كما تظهر إعادة التوجيه في مقدمات بعض الطبعات؛ إذ تتحول المقدمة إلى إطار يسبق النص ويفرض على القارئ طريقة تلقيه. فإذا قدّم النص الكلامي مثلاً بوصفه أثراً لصراع سياسي فقط، أو قدّم النص الفقهي

بوصفه تعبيراً عن جمود اجتماعي، فإن التحقيق يصبح أداة لإنتاج معنى يتجاوز حدود النص. وقد ناقش محمد البهي صلة بعض الأفكار الحديثة بالمناخ الاستعماري والاستشراقي، مبيناً أن الخطر لا يكمن في البحث العلمي وحده، بل في توظيفه لتغيير مرجعية الفكر الإسلامي (البهي، ١٩٦٤، ص. ٢٣٣).

ومن وجوه إعادة التوجيه أيضاً إخضاع التراث لمنطق المركزية الأوروبية؛ بحيث يُدرس النص العربي لا بوصفه إنتاجاً حضارياً مستقلاً، بل بوصفه حلقة وسيطة بين اليونان وأوروبا الحديثة. وهنا يصبح السؤال عن قيمة النص مشروطاً بما قدمه للغرب، لا بما أنتجه داخل مجال الحضاري. وقد نبّه عماد الدين خليل، في نقده لكتابات بعض المستشرقين في السيرة، إلى أن المشكلة كثيراً ما تكمن في الفرضيات القبلية التي تقود القراءة قبل مباشرة النص (خليل، ٢٠٠٥، ص. ١١).

أثر التحقيق الاستشراقي في الباحث العربي

لم يقتصر أثر المستشرقين على النصوص التي نشروها، بل امتد إلى تكوين الباحث العربي الحديث. فكثير من الجامعات العربية تبنت، في بداياتها، المناهج الأوروبية في تحقيق النصوص، وأصبح وصف النسخ، وصناعة الجهاز النقدي، والفهارس، والتقديم التاريخي، علامات على التحقيق العلمي. وهذا أثر إيجابي من حيث ضبط الصناعة، لكنه قد يصبح سلبياً إذا تحول إلى تبعية منهجية كاملة.

وقد شدد محمود محمد شاكر على ضرورة بناء منهج عربي في قراءة التراث، لا يرفض العلم الحديث، لكنه يرفض التلقي المستسلم للمقولات الوافدة التي تفصل الأمة عن لغتها وذاكرتها (شاكر، ١٩٨٧، ص. ٥٢). ومن هذه الزاوية لا يكون المطلوب هجر الطباعات الاستشراقية، بل قراءتها قراءة ثانية: نراجع ضبطها، ونفحص مقدماتها، ونعيد النظر في تعليقاتها، ونقارنها بما في التراث العربي من شروح وروايات ونقول. وهنا تبرز أهمية التخصص؛ فالمحقق لا بد أن يكون عارفاً بفن النص الذي يحقّقه. وقد أكد بشار عواد معروف أن التحقيق ليس مجرد مقابلة آلية بين النسخ، بل هو معرفة بموارد المؤلف، وبطرائق العلماء، وبالأسماء والأنساب، وبالمصادر المساعدة (معروف، ٢٠٠٩، ص. ١٩). فإذا غاب هذا التخصص عند المستشرق أو عند المحقق العربي على السواء، جاء النص مشوهاً ولو كثرت الهوامش والفهارس.

من نقد المستشرق إلى نقد الذات

إن نقد التحقيق الاستشراقي لا يكتمل إلا بنقد الواقع العربي في التعامل مع المخطوطات. فقد قصّر العرب طويلاً في حفظ خزانهم، وفهرستها، وتصويرها، وإتاحتها، وتدريب المحققين. ولو كانت المؤسسات العربية قد نهضت مبكراً بهذا العمل لما صار الوسيط الاستشراقي ضرورة في كثير من المجالات. وقد بيّن يوسف زيدان أن عالم المخطوطات العربية ظل مجهولاً في جوانب واسعة منه، بسبب ضعف الفهرسة، وتشتت النسخ، وقلة العناية المؤسسية (زيدان، ١٩٩٧، ص. ٣٣).

ولهذا فإن السؤال: «خدمة أم إعادة توجيه؟» لا ينبغي أن يكون موجهاً إلى المستشرق وحده، بل إلى الذات العربية أيضاً. فإذا تركت الأمة تراثها مبعثراً، ثم جاء غيرها فجعله وفهرسه وحققه، فلا يصح أن تكتفي بالشكوى من توجيهه، بل عليها أن تؤسس بديلاً علمياً رصيناً. وقد أكد عبد الهادي الفضلي أن تحقيق التراث مسؤولية علمية تتطلب منهجاً، وأمانة، ومعرفة بالأصول، وليست مجرد رغبة في نشر نص قديم (الفضلي، ١٩٨٢، ص. ٢١).

ومن هنا ينبغي أن يتجه الجهد العربي إلى ثلاث مهمات: أولاً، إعادة تحقيق النصوص الكبرى التي صدرت قديماً في طباعات استشراقية ناقصة أو مؤطرة بإشكالات تأويلية. ثانياً، بناء فهارس عربية موحدة للمخطوطات المنتشرة في العالم. ثالثاً، تدريب جيل من المحققين يجمع بين علوم العربية والعلوم الشرعية والتاريخ والكوديكولوجيا والتقنيات الرقمية.

نحو منهج عربي نقدي في الاستفادة من التحقيقات الاستشراقية

لا يقوم المنهج العربي النقدي على رفض كل ما أنجزه المستشرقون، لأن هذا الرفض يضيق فوائده العلمية كبيرة، ولا يقوم على قبول كل ما كتبوه، لأن هذا القبول يلغي حق النقد. إنما يقوم على الاستفادة الواعية. وتبدأ هذه الاستفادة بفحص النسخة التي اعتمدها المستشرق، ومقارنتها بما ظهر بعده من نسخ، ثم مراجعة قراءاته،

وتعليقاته، ومصطلحاته، ومقدمته التاريخية. وقد قدّم إياد خالد الطباع تصوراً عملياً لمراحل تحقيق المخطوط، يبدأ من اختيار النص، وجمع نسخه، ووصفها، ثم المقابلة، ثم ضبط النص والتعليق والفهرسة (الطباع، ٢٠٠٣، ص. ٢٥).

كما ينبغي التمييز بين الخطأ الفني والخطأ التأويلي. فقد يخطئ المستشرق في قراءة لفظة أو اسم بسبب ضعف في العربية أو ندرة في النسخ، وهذا خطأ فني يعالج بالمقابلة. وقد يخطئ في فهم النص لأنه ينطلق من تصور مسبق عن الدين أو الحضارة أو العقلية الشرقية، وهذا خطأ تأويلي يعالج بنقد المقدمة والهوامش والإطار النظري. ويُعدّ علم الاكتناه، كما عرضه قاسم السامرائي، مجاًلاً ضرورياً لكشف أصالة الوثيقة والمخطوط، وفهم علامتهما المادية قبل إصدار الأحكام على النص (السامرائي، ٢٠٠١، ص. ٦٦).

وفي هذا السياق ينبغي أن تكون الفهارس والكشافات والمقدمات العربية الجديدة أدوات لاستعادة السيادة العلمية على التراث. فالفهرس ليس عملاً إدارياً فقط، بل خريطة للمعرفة. والتعليق ليس زخرفة هامشية، بل توجيه لفهم القارئ. والمقدمة ليست مدخلاً شكلياً، بل خطاب يحدد موقع النص. وكلما كان المحقق واعياً بهذه الوظائف استطاع أن يستثمر المنجز الاستشراقي دون أن يتحول إلى تابع له.

معايير تقييم الطبعة الاستشراقية

تحتاج الطبعات الاستشراقية إلى معايير واضحة قبل اعتمادها في البحث الجامعي. وأول هذه المعايير معرفة عدد النسخ التي اعتمدها المحقق، ودرجة قربها من عصر المؤلف، وهل وصفها وصفاً كافياً أم اكتفى بالإشارة العامة إليها. وثانيها فحص الجهاز النقدي: هل يثبت فروق النسخ المهمة فقط أم يكثر من فروق لا قيمة لها؟ وهل يعلل اختياراته أم يترك القارئ أمام نص نهائي بلا مسوغات؟ وثالثها مراجعة التعليقات التي تتصل بالعقيدة والفقه والكلام والتاريخ؛ لأن هذه المواضع هي الأكثر تعرضاً للتأويل المنهجي.

ومن المعايير المهمة أيضاً النظر في علاقة المحقق بالمصادر العربية المساندة. فبعض النصوص لا يمكن تحقيقها من خلال النسخ الخطية وحدها، لأنها تحتاج إلى مقابلة ما اقتبس منها اللاحقون، أو ما شرحه العلماء، أو ما ورد في كتب التراجم والفهارس. وقد ألح عبد الستار الحلوجي على أن فهارس المخطوطات ومصادر التراجم والطبقات ضرورية لتوثيق العنوان والنسبة وتحديد طبيعة النص (الحلوجي، ١٩٩٨، ص. ٤٤). وبذلك يكون التحقيق عملاً مركباً لا يكفي بالنسخة بل ينتبع حياة النص في شبكة الثقافة.

وبناء على ذلك، فإن الطبعة الاستشراقية قد تكون مرجعاً أولياً لا مرجعاً نهائياً. ويزداد الاحتياط عندما تكون الطبعة قديمة أو صدرت قبل ظهور نسخ جديدة، أو عندما تكون مقدمتها محكومة بفرضية تاريخية عامة عن الإسلام أو اللغة أو العقلية الشرقية. أما الطبعات التي التزمت الوصف، وأثبتت الفروق، وابتعدت عن الأحكام المتعجلة، فإنها تظل نافعة، بشرط أن تبقى خاضعة للمراجعة العلمية.

آفاق التحقيق العربي المعاصر

تقرض المرحلة المعاصرة إعادة بناء علاقة الباحث العربي بالمخطوطات على أساس مؤسسي ورقمي. فلم يعد كافياً أن يحقق الباحث نصاً منفرداً بمعزل عن قواعد بيانات، وصور رقمية، وفهارس معيارية، ومراكز تدريب. إن التقنية الحديثة تتيح تصوير المخطوطات، وربط النسخ، وإنشاء قواعد بيانات للفروق النصية، لكنها لا تغني عن خبرة المحقق اللغوية والتاريخية. فالرقمنة أداة مساعدة، أما الحكم على القراءة فعمل علمي يحتاج إلى معرفة دقيقة.

ويستطيع التحقيق العربي المعاصر أن يستفيد من الفيلولوجيا الغربية في الضبط، ومن التراث العربي في علوم الرواية والضبط والسماع والإجازة، ومن الكوديكولوجيا في فهم النسخة، ومن الدراسات الحضارية في قراءة النص داخل مجاله. وهذا الجمع هو الطريق إلى تجاوز التبعية المنهجية. فالمشكلة ليست في استعمال أدوات طورها المستشرقون، بل في استعمالها بلا وعي بالأسئلة التي أنتجتها وبالغايات التي وجهتها. ومن الناحية العملية، ينبغي أن تُنشأ مشاريع عربية لإعادة فحص الطبعات الاستشراقية للنصوص المؤسسة، ولا سيما في التاريخ والفرق والحديث والفقه والفلسفة. كما ينبغي أن تُكتب مقدمات جديدة لا تكتفي بتلخيص حياة

المؤلف، بل تناقش تاريخ تداول النص، وتفحص أثر الطبقات السابقة، وتكشف مواضع التأويل أو الاختزال. بهذا المعنى يصبح التحقيق عملاً نقدياً يستعيد النص ويستعيد حق الأمة في قراءة موروثها.

الخاتمة

تكشف هذه المراجعة أن سؤال «المستشرقون وتحقيق المخطوطات العربية: خدمة للتراث أم إعادة توجيه له؟» لا يحتمل جواباً واحداً بسيطاً. فقد خدم المستشرقون التراث العربي خدمة ظاهرة في مجالات الفهرسة، والنشر، والتعريف بالمخطوطات، وتطوير أدوات التحقيق، وربط النصوص بسياقات بحثية عالمية. ولا تزال كثير من أعمالهم مراجع لا يمكن تجاهلها في الدراسات العربية والإسلامية. لكن هذه الخدمة لم تكن دائماً بريئة من التوجيه؛ إذ تداخلت أحياناً مع مركزية أوروبية، أو انتقاء موضوعي، أو مقدمات تأويلية تسعى إلى إعادة بناء صورة التراث وفق أسئلة الغرب وحاجاته. وبذلك يمكن القول إن المستشرقين خدموا التراث حين أخرجوا نصوصه من العتمة إلى التداول، لكن بعضهم أعاد توجيهه حين جعله شاهداً على فرضيات لا تتبع من داخله. أما المهمة العربية المعاصرة فهي أن تحول هذا الإرث المزدوج إلى فرصة: فرصة لإعادة تحقيق المخطوطات، وإعادة قراءة الطبقات القديمة، وبناء وعي نقدي يجعل التراث موضوعاً للمعرفة الحرة لا موضوعاً للوصاية المعرفية.

المصادر

- ابن نبي، مالك. (١٩٦٩). إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث. القاهرة: دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع.
- بروكلمان، كارل. (١٩٧٧). تاريخ الأدب العربي (عبد الحليم النجار وآخرون، ترجمة). القاهرة: دار المعارف.
- بدوي، عبد الرحمن. (١٩٩٣). موسوعة المستشرقين. بيروت: دار العلم للملايين.
- بنين، أحمد شوقي. (تنسيق). (١٩٩٤). المخطوط العربي وعلم المخطوط. الرباط: منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب.
- بنين، أحمد شوقي، وطوبي، مصطفى. (٢٠٠٣). معجم مصطلحات المخطوط العربي. قاموس كوديكولوجي. مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية.
- البهي، محمد. (١٩٦٤). الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي. القاهرة: مكتبة وهبة.
- الحلوجي، عبد الستار. (١٩٩٨). المخطوط العربي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- خليل، عماد الدين. (٢٠٠٥). المستشرقون والسيرة النبوية. دمشق؛ بيروت: دار ابن كثير.
- دياب، عبد المجيد. (١٩٩٣). تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره. القاهرة: دار المعارف.
- زقزوق، محمود حمدي. (١٩٩٧). الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري. الإسكندرية: دار المعارف.
- زيدان، يوسف. (١٩٩٧). التراث المجهول: إطلالة على عالم المخطوطات (ط ٢). القاهرة: دار الأمين.
- السامرائي، قاسم. (١٩٨٣). الاستشراق بين الموضوعية والافتعالية. الرياض: دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع.
- السامرائي، قاسم. (٢٠٠١). علم الاكتناه العربي الإسلامي. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- سعيد، إدوارد. (٢٠٠٥). الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء (كمال أبو ديب، ترجمة؛ ط ٧). بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- السباعي، مصطفى. (١٩٨٨). الاستشراق والمستشرقون: ما لهم وما عليهم. بيروت: دار الوراق للنشر والتوزيع؛ المكتب الإسلامي.



- سزكين، فؤاد. (١٩٩١). تاريخ التراث العربي (محمود فهمي حجازي، ترجمة). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شاكر، محمود محمد. (١٩٨٧). رسالة في الطريق إلى ثقافتنا. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الطباع، إياد خالد. (٢٠٠٣). منهج تحقيق المخطوطات. دمشق: دار الفكر.
- عبد التواب، رمضان. (١٩٨٦). مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- العقيقي، نجيب. (١٩٦٤). المستشرقون (ط. ٣، ٣ أجزاء). القاهرة: دار المعارف.
- الفضلي، عبد الهادي. (١٩٨٢). تحقيق التراث. جدة: مكتبة العلم.
- كرد علي، محمد. (١٩٥٠). كنوز الأجداد. دمشق: مطبعة دمشق.
- المنجد، صلاح الدين. (١٩٨٧). قواعد تحقيق المخطوطات (ط. ٧). بيروت: دار الكتاب الجديد.
- معروف، بشار عواد. (٢٠٠٩). تحقيق النصوص: بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنسخ والمحققين. تونس: دار الغرب الإسلامي.
- هارون، عبد السلام محمد. (١٩٩٨). تحقيق النصوص ونشرها (ط. ٧). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الديب، عبد العظيم محمود. (١٩٩٢). المستشرقون والتراث (ط. ٣). المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.